الأزمة السورية : النظام ينفي صلته بالهجوم ... ويحذر أوروبا من فرض عقوبات جديدة

«الكيماوي» يضرب مجدداً... والمعارضة تدعو «الأمن» لتدارك فشله

عواصم - «وكالات»: قال المرصد السوري لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء إن ستة أشخاص قتلوا في هجوم بغاز سام شنته قوات الحكومة السورية بشمال غرب البلاد ويث مسعفون تسجيلات مصورة لأطفال قالوا إنهم تعرضوا للاختناق.

ووصف مصدر بالجيش السوري التقرير عن الهجوم على قرية سرمين في محافظة إدلب بالدعاية. وقال المصدر «تؤكد أننا لا نستخدم هذا النوع من الأسلحة ولا نحتاج لاستخدامه.»

وتفت حكومة الرئيس السوري بشار الأسد من قبل اتهامات بأنها استخدمت أسلحة كيماوية في الصراع المتد منذ أربع سنوات. ولم يتسن الاتصال بمسؤولين لطلب التعليق.

وقال بيان للجيش إن عشرات المتشددين قتلوا في مناطق أخرى في إدلب في اشتباكات وهجمات أثناء الليل.

وذكر المرصد الذي يتابع الصراع عبر شبكة مصادر ومقره بريطانيا أن القتلى الستة كان من بينهم رجل وزوجته وأطفالهما الثلاثة. ونقل عن مصادر طبية قولها إن القتلى سقطوا نتيجة استنشاق غازات منبعثة من براميل متفجرة وإن المادة الكيماوية المستخدمة كانت الكلور على الأرجح.

وأضاف أن العشرات أصيبوا في الهجوم.

ونشر فرع إدلب لمنظمة الدفاع المدني السورية المستقلة التي تعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة سبعة تسجيلات مصورة على موقع يوتيوب بعضها أثناء الليل وبعضها في مركز طبي.

وأظهر أحد التسجيلات ثلاثة أطفال وامرأة جميعهم فاقدون للوعي فيما يبدو في مركز طبي. وقال صوت خلف الكاميرا إن اسم القرية سرمين وان التاريخ يوم الاثنين.

وفي التسجيل المصور قال رجل بصوت مرتعش وهو يصور طفلا حول فمه سائل «احدى الوفيات طفل رضيع لم يبلغ من العمر أشهر.»

ونقل طفلان آخران لا يتحركان ونقل احدهما رجل يرتدي قناعا واقيا من الغازات بينما كان رجل آخر يحمل طفلة صغيرة.

وقال رجل يفحص الطفلة للطبيب إنها لا تزال على قيد الحياة.

وتضم منظمة الدفاع المدني ما يربو على الفي متطوع يعرفون أيضا باسم أصحاب «الخوذ البيضاء» ويعملون في حالات الاستجابة الأولى للطوارئ في البلاد التي شهدت انهيارا في البنية الأساسية الطبية.

ونشرت المنظمة تسجيلا مصورا آخر أثناء الليل لفتاة صغيرة جدا شبه عارية ويصب عليها سائلا أشخاص يرتدون خوذا بيضاء وقد ظهر على الفتاة علامات الهلع.

وقالت المنظمة على موقع تويتر إن أكثر من 100 شخص سقطوا قتلى ومصابين بينهم متطوعون بالمنظمة.

وجاءت الأنباء بعد يوم من ذكر الأكراد في العراق إن متشددي تنظيم الدولة الإسلامية استخدموا الكلور ضد الشرطة العسكرية وقوات البشمركة في ديسمبر كانون الأول. وقال ضابط إن الغاز استخدم ثلاث مرات وإن عددا من أفراد الشرطة العسكرية يتلقون العلاج بالمستشفى.

وكشف تحقيق للأمم المتحدة في نهاية 2013 أن غاز السارين استخدم على الأرجح في عدد من المناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة في ريف دمشق في أغسطس 2013 حيث قتل مئات الأشخاص.

وكان التحقيق يبحث فقط عما إذا كانت الأسلحة الكيماوية استخدمت أم لا. وتبادلت الحكومة والمعارضة الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيماوية خلال الحرب الأهلية التي قتل فيها أكثر من 200 ألف شخص. وينفي الطرفان الاتهامات.

واتفق الأسد مع الولايات المتحدة وروسيا على التخلص من الأسلحة الكيماوية بعد مقتل مئات الأشخاص بغاز السارين في ريف دمشق.

وقالت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا إن لديها «أدلة دامغة» على أن غاز الكلور استخدم في قرى خاضعة لسيطرة المعارضة في شمال سوريا العام الماضي. لكن المنظمة لم تذكر من الذي نفذ الهجوم.

وكثيرا ما يتهم مسؤولون في واشنطن الأسد باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه ويقولون إنه فقد شرعيته. لكن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قال يوم الأحد إن الأسد يجب أن يكون طرفا في مفاوضات التوصل لانتقال سياسي على الرغم من أن متحدثة باسمه أوضحت لاحقا إن كيري لم يكن يشير إلى الأسد على وجه التحديد.

وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان يوم الثلاثاء إن فرنسا وبريطانيا «مازالتا تمارسان سياسات من شانها توريط الاتحاد الأوروبي في مواصلة العدوان على سورية والمشاركة في سفك الدم السوري وآخر مثال كان عندما أعلن الاتحاد الأوروبي بالأمس عن نيته الاستمرار في فرض عقوبات جديدة على الشعب السوري.»

واعتبرت الحكومة السورية فرض الاتحاد الاوروبي عقوبات جديدة عليها من شأنه ان يطيل الازمة التي تمر بها البلاد ودخلت عامها الخامس.

واوضحت الوزارة ان هذا النهج المتمثل بموافقة الاتحاد الاوروبي على مواقف الدولتين «انما يؤدي الى جعل الاتحاد الاوروبي مسؤولا عن اطالة الازمة في سوريا وتنامي الارهاب واستهداف المواطن السوري بالعقوبات الاحادية التي تتناقض بشكل صارخ مع ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي الانساني».

ودعا البيان إلى وضع حد لسياسات بعض دول الاتحاد الاوروبي التي تورط الاتحاد بمجمله في مواقف «لا تخدم مصالحه واستقراره بل تسخره لخدمة اجندتها الخاصة».

ويبدو أن البيان الذي صدر بعد اجتماع للحكومة محاولة للوقيعة بين أعتى أعداء الأسد في أوروبا وهما بريطانيا وفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وقالت الحكومة السورية إنها مستعدة لإعادة التعامل مع الدول التي توقف دعمها لقوات المعارضة.

وأبلغ نشطاء المعارضة عن هجمات عديدة بالكلور خلال العام المنصرم وقالوا إنها حدثت عندما القيت براميل متفجرة من طائرات هليكوبتر تابعة للجيش.

والقى خالد خوجة رئيس الائتلاف السوري المعارض باللوم على الأسد يوم الثلاثاء في معظم الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة. وقال خوجة إن «الديكتاتور المختل» يواصل القتل بالأسلحة الكيماوية ويتحدى القرارات الدولية.

وقال هاميش دي بريتون جوردون خبير الأسلحة البيولوجية والكيماوية إن عددا من الهجمات باستخدام الكلور وقع في الأيام الأخيرة بالمنطقة.

وأضاف «ظاهريا يبدو فيديو الهجوم حقيقيا. في حين أن الكلور نفسه غير فتاك إلا أنه يستخدم بفاعلية جدا كسلاح للترهيب أولا في سوريا والآن في العراق. قتل ثلاثة أطفال إذ أنهم لا يستطيعون الجري فرارا من الهجوم.»

من جانبه قال سفير الائتلاف الوطني السوري المعارض في الأمم المتحدة نجيب غضبان انه بدخول الأزمة السورية عامها الخامس يتعين على مجلس الأمن «تدارك فشله» في سوريا.

واعتبر غضبان في رسالة وجهها الى مجلس الامن الليلة قبل الماضية ان مجلس الأمن فشل في التاثير في الأزمة السورية وفشل في تفعيل قراراته التي قال انها لم تسهم حتى في ابطاء معدلات القتل.

ولفت في الوقت نفسه الى ان «قرار المجلس رقم (2118) ساهم في تقليل السلاح الكيماوي الذي مازال يستخدمه النظام».

واتهم نظام الأسد بقتل اكثر من 95 في المئة من المدنيين في سوريا مستنكرا تخصيص نسبة ستة في المئة فقط من عمليات نظام الأسد العسكرية ل«مكافحة الارهاب» والموجهة ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش).

واستنكر كذلك ان تشكل نسبة الهجمات التي يشنها تنظيم (داعش) على القوات الأمنية 16 في المئة من اجمالي الهجمات التي شنها في سوريا.

وشدد غضبان في رسالته على أن تنظيم (داعش) لا يمكن ان ينهزم دون القضاء على جذوره والتي اعتبر انها تتمثل في «نظام الأسد».

وطالب مجلس الأمن بتبني نهج اكثر شمولية ازاء الأزمة السورية بما في ذلك فرض عقوبات على نظام الأسد ومؤيديه وحماية المدنيين من خلال تحديد مناطق امنة في سوريا وتوثيق جرائم الحرب التي ارتكبها النظام.

العائلة في سوريا دخلت عامها الخامس

واشنطن : لا مستقبل للأسد في سوريا

واشنطن - «كونا»: اكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية جنيفر ساكي مساء امس الاول موقف بلادها الرافض بقاء الرئيس السوري بشار الاسد في السلطة في بلاده.

الا انها اوضحت في تصريح صحفي «كان هناك دائما نوايا حول جلوس ممثلين من المعارضة السورية والنظام على طاولة المفاوضات لبحث الازمة السورية».

واضافت «واعتقد من المهم ان نتذكر ايضا انه للاسف لا يوجد مفاوضات جارية في الوقت الحالي فاذا نحن نتحدث فقط حول آلية المفاوضات المقبلة ان اجريت».

وقالت «لدينا شركاء نتحدث معهم مثل روسيا التي تحدثت مع السوريين وبالطبع عندما نتناقش حول سبل استئناف المفاوضات السياسية فنحن نتوقع من الجانب الروسي التحدث مع السوريين ولكن حاليا لا يوجد مفاوضات جارية وليس هناك مفاوضات ستبدا».

وأكدت «لازلنا نعتقد انه لا مستقبل للرئيس بشار الاسد في سوريا».

يأتي تصريح ساكي بعد ان قال وزير الخارجية الامريكي جون كيري في مقابلة متلفزة بثتها قناة (سي.بي.اس) ان الادارة الامريكية ترغب في عقد مباحثات مع رئيس النظام السوري بشار الاسد من اجل التوصل الى اتفاق سلام.

النيابة أحالته إلى «الجنايات» غداة إحالة أوراق 27 «إخوانياً» للمفتي

مصر : قاتل شيماء الصباغ ... ضابط شرطة

القاهرة - «وكالات»: قال النائب العام المصري امس إن قاتل الناشطة شيماء الصباغ هو ضابط شرطة، معلنا إحالته إلى محكمة الجنايات في إجراء يندر اتخاذه مع أفراد من قوات الأمن المصرية.

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد بثت في فبراير الماضي تسجيلا مصورا عرضت فيه ما قالت إنها أدلة بصرية تثبت إطلاق عناصر من الشرطة المصرية النار على الناشطة السياسية شيماء الصباغ، مما أدى إلى قتلها وسط القاهرة قبل يوم من إحياء ذكرى الثورة.

وتشمل الأدلة الجديدة للمنظمة الحقوقية صورا فوتوغرافية ومقاطع فيديو التقطت أثناء تفريق مظاهرة لإحياء ذكرى ثورة 25 يناير 2011، في ميدان طلعت حرب بالقاهرة.

وقالت المنظمة إن الأدلة التي حللتها تظهر رجل شرطة بالزي الرسمي يأمر شرطيا ملثما بإطلاق الرصاص باتجاه مجموعة من نحو عشرين متظاهرا كانت الشرطة تفرقهم في ميدان طلعت حرب وسط القاهرة، وتظهر شيماء الصباغ (32 عاما) وهي تسقط فورا على الأرض.

واضافت ان الشرطي اطلق اربع طلقات، وان شيماء -وهي أم لطفل عمره خمس سنوات- سقطت على الأرض بعد الطلقة الثالثة.

قرار الامس يأتي غداة احالة أوراق 27 شخصا من بينهم مرشد جماعة الإخوان بمصر محمد بديع وعدد من قيادات الجماعة في قضيتين إلى المفتي تمهيدا لإعدامهم.

وحددت محكمة جنايات القاهرة جلسة 11 ابريل المقبل للنطق بالحكم في القضية المعروفة إعلاميا بغرفة عمليات رابعة.

وكانت النيابة وجهت إلى 14 شخصا اتهامات بتشكيل غرفة عمليات بمقر اعتصامي رابعة والنهضة بالقاهرة في يوليو واغسطس عام 2013 عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه بعد مظاهرات حاشدة ، بهدف توجيه هجمات ضد منشآت أمنية وعسكرية «وإشاعة الفوضى» في البلاد ردا على هذا العزل.

في سياق متصل، قررت محكمة جنايات المنصورة بدلتا مصر إحالة أوراق ثلاثة عشر متهما من مؤيدي وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى مفتي البلاد، تمهيدا لاصدار حكما بإعدامهم، وذلك في ثلاث قضايا عنف تعرف إعلاميا بـ«خلية ردع».

وحددت المحكمة جلسات 18 مايو و 22 يونيو المقبلين للنطق بالحكم في القضايا الثلاث.

وبرأت المحكمة ذاتها عشرة متهمين آخرين في نفس القضايا. ويواجه المتهمون عدة تهم، منها الشروع في قتل وحيازة أسلحة نارية وإتلاف الممتلكات العامة وتلقي تدريبات عسكرية على يد حركة «حماس».

ويمكن للمحكمة التراجع عن إصدار الحكم بالإعدام بعد استطلاع رأي المفتي الذي يعتبر استشاريا، وهو ما حدث في عدة قضايا كان أعضاء من جماعة الإخوان طرفا فيها.

وإذا ما صدر الحكم بالإعدام يمكن الطعن عليه أمام محكمة النقض المصرية.

في غضون ذلك، قررت محكمة جنايات القاهرة في جلستها المنعقدة الاثنين ايضا تأجيل محاكمة الرئيس السابق محمد مرسي و 10 متهمين آخرين من كوادر وأعضاء جماعة الإخوان إلى جلسة اليوم الأربعاء وذلك في قضية اتهامهم بـ «التخابر وتسريب وثائق ومستندات صادرة عن أجهزة الدولة السيادية» إلى دولة قطر.

وجاء قرار التأجيل لمشاهدة محتويات أجهزة التخزين الالكترونية المحرزة ضمن أوراق القضية.

وكان الجيش المصري قد أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي في يوليو 2013 عقب اندلاع احتجاجات واسعة ضده.

ومنذ ذلك الحين، أصدر القضاء المصري احكاما بالاعدام بحق المئات من مؤيدي جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها الرئيس السابق محمد مرسي.

وأصدر القضاء هذه الأحكام في محاكمات جماعية ادانتها حكومات اجنبية ومنظمات حقوقية بوصفها تمثل انتهاكات للقانون الدولي.

شيماء الصباغ عقب إصابتها

الصيد : الوضع الأمني هش ... واقتصادنا صعب

تونس: تفكيك 4 خلايا إرهابية تجند الشباب للقتال في ليبيا

حبيب الصيد

تونس - «كونا»: أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن وحداتها الأمنية كشفت عن أربع خلايا تعمل على استقطاب الشباب وتسفيرهم إلى ليبيا للانضمام إلى تنظيمات «إرهابية» والمشاركة في القتال الدائر هناك.

وقالت الوزارة في بيان نشرته وكالة (تونس إفريقيا) للأنباء فجر الامس «انه وفي إطار الاهتمام بشبكات التسفير وكشف العناصر الضالعة فيها تمكنت الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب من إماطة اللثام عن أربع خلايا مهيكلة ضمن شبكة إرهابية خطيرة ناشطة بمحافظة القيروان وسط البلاد».

وأضاف البيان أن الخلايا التي تم تفكيكها تعمل على استقطاب الشباب وبخاصة الطلاب منهم وتسفيرهم إلى ليبيا للانضمام إلى تنظيمات «إرهابية» والمشاركة في القتال الدائر هناك.

وذكر بيان الداخلية أن «الشبكة الإرهابية التي تم كشفها تعمل بتنسيق تام مع عناصر إرهابية تونسية خطيرة ناشطة على الساحة الليبية وتشرف على معسكرات تدريب بمعية عناصر إرهابية أخرى ومن جنسيات مختلفة».

وأوضحت الداخلية أنه تم خلال العملية إيقاف 22 عنصرا مؤكدة أن أكثرهم من الطلاب وأصحاب الوظائف في المؤسسات العمومية والخاصة مضيفة انه تم حجز مبلغ مالي بحوزتهم يقدر بخمسة آلاف دولار.

وأشار ال بيان إلى أنه ستتم إحالة جميع الموقوفين الى النيابة العمومية في المحكمة الابتدائية بالعاصمة تونس حال استكمال التحريات والأبحاث.

وكان رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد قد اثر مساء امس الاول ان تونس تمر بوضع امني هش ووضع اقتصادي صعب يبعث الى الانشغال مبينا ان حكومته عملت على تركيز برنامج للانقاذ العاجل في المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

وقال الصيد في كلمة وجهها إلى الشعب التونسي بثها التلفزيون الرسمي ان برنامجه يقوم أساسا على خطة أمنية جديدة وتعزيز السلم الاجتماعي وتوفير المناخ الملائم للعمل والإنتاج فضلا عن الشروع في إعداد منوال تنموي جديد يقوم على القطاعات ذات القيمة المضافة.

وذكر ان سلطات بلاده اعتقلت 387 متطرفا منذ توليه منصبه قبل شهر وقضت على بعض العناصر الإرهابية الخطيرة اضافة الى كشف مخازن للأسلحة الحربية الا انه شدد على ان الوضع الأمني ما زال هشا ويتعين مواصلة العمل للقضاء على الإرهاب.

واعتبر ان النتائج التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب «غير كافية للقضاء على تلك الآفة التي تتطلب الوقوف صفا واحدا ومزيد من دعم القوات العسكرية وقوات الأمن الداخلي».

وفي خصوص الوضع الاقتصادي اشار الصيد الى «تراجع الاستثمار سنة 2014 بنسبة 21 في المئة مقارنة في عام 2013 وأكثر من 32 في المئة مقارنة بعام 2010» مبينا ان عجز الميزانية بلغ 7400 مليون دينار (ما يعادل 3800 مليون دولار) في عام 2014.

وأكد رئيس الحكومة ان مستوى تضخم الأسعار مازال مرتفعا حيث بلغ نسبة 5ر6 في المئة في عام 2014 في حين ان نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز 2ر3 في المئة.

وأرجع الوضعية الصعبة التي يشهدها الاقتصاد إلى تعطل آلة الإنتاج لاسيما في قطاعات الفسفاط والنفط وتعطل انجاز المشاريع الكبرى إضافة إلى تعطل مشروع غاز الجنوب ومشروع الماء الصالح للشراب.

وقال انه أمام الوضع الاقتصادي والاجتماعي الدقيق رسمت الحكومة خطة إنقاذ وطنية تتركز اساسا على دراسة الوضع الحالي واتخاذ إجراءات عاجلة لتصحيح الوضع وضبط رؤية مستقبلية للسنوات الخمس المقبلة.